UNION EUROPEENNE
Mission d'Observation Electorale
Mauritanie 2007

إعلان أولي

شكلت الانتخابات الرئاسية في مارس 2007 اقتراعا مفتوحا ذا مصداقية وشفافية يمكن من الخروج من المرحلة الانتقالية ويمثل خطوة هامة على طريق بناء الديمقراطية في موريتانيا. أما بالنسبة لتدعيم المجتمع المدني وليبرالية قطاع السمعيات البصرية ومراقبة تمويل الحملات الانتخابية، فإنها تبقي من ورشات المستقبل.

انواكشوط، 29 مارس 2007.

بدعوة من السلطات الموريتانية، قررت اللجنة الأوروبية أن ترسل بعثة لمراقبة الانتخابات بغية مراقبة شوطي الانتخابات الرئاسية يومي 11 و 25 مارس 2007 وترأس هذه البعثة السيدة ماري آن آسلير بيكن، عضو البرلمان الأوروبي.

بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات موجودة في موريتانيا منذ 2 فبراير 2007 وستبقى في البلاد حتى 14 ابريل 2007. وهي تعمل طبقا للإعلان المبدئي للرقابة الدولية للانتخابات بتاريخ 27 أكتوبر 2005. هذه المراقبة طويلة الأمد تغطي جميع مراحل المسلسل الانتخابي وتهدف إلى الإسهام في تدعيم شفافية ومصداقية الانتخابات وثقة الفاعلين في المسلسل.

وقد نشرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الأوروبي في موريتانيا 80 مراقبا من 19 دولة من دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين بالإضافة إلى سويسرا حيث غطوا الولايات الثلاثة عشر في البلاد أثناء الشوط الأول من الانتخابات الرئاسية. وقد انضم وفد من البرلمان الأوروبي برئاسة آلين هوتشنصون إلى البعثة حيث يشترك في إصدار هذا الإعلان.

خلال يوم التصويت زار مراقبو البعثة 622 مكتب تصويت من ما يعني تغطية أكثر من 26% من مجموع مكاتب التصويت البالغ عددها 2378 مكتبا.
وستبقي البعثة في البلاد إلى غاية 14 ابريل 2007 خاصة من اجل تغطية جوانب ما بعد الانتخابات. وخلال الأسابيع القادمة ستحرر البعثة تقريرا نهائيا سيتم نشره ويحتوى خلاصة لملاحظاتها وتوصياتها للمستقبل.

ملخص

- جرى الدور الثاني من انتخابات رئيس الجمهورية يوم 25 مارس 2007 في هدوء تام ودون حوادث. وقد ظلت نسبة المشاركة مرتفعة مما يدل عل تعلق الموريتانيين بالمسلسل الديمقراطي.

- وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل المسلسل الانتقالي الذي انطلق بعد انقلاب 3 أغسطس 2005. وسيرسخ نقل السلطات إلى الرئيس المنتخب الذي من المقرر أن يتم في 19 ابريل، إقامة المؤسسات الديمقراطية. وتمثل هذه الانتخابات الفريدة من نوعها تحولا في تاريخ البلد.
- وبالرغم من عدم وجود حملة انتخابية رسمية بين الشوطين إلا أن المترشحين استفادا من تغطية عامة عادلة من طرف وسائل الإعلام العامة. ولأول مرة مكن حوار مباشر على التلفزة والإذاعة ومنظم من طرف السلطة العليا للسمعيات البصرية من إتاحة الفرصة للناخبين ومن مقارنة الأفكار التي يدافع عنها كل طرف بالإضافة إلى البرامج المعروضة.
- نظم انتخاب يوم 25 مارس من طرف وزارة الداخلية بشكل فعال وشفاف. وقد مكن مجهود التكوين التكميلي بين الشوطين من ضمان تطبيق أفضل من مجموع إجراءات التصويت.
- ونظرا لاستفادتها من تجربتها الماضية تمكنت اللجنة الوطنية المستقلة من تدعيم دورها في الرقابة والإشراف. وساهمت بشكل فعال في رقابة وشفافية النتائج.
- وقد مثل حضور ممثلي المترشحين في جميع مكاتب التصويت المزورة ضمانة إضافية لشفافية المسلسل. وبالرغم من بعض المصاعب تمكنت هيئات الرقابة أيضا من المساهمة.
- وبمناسبة هذا الدور الثاني لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات تزايدا كبيرا في نشاطات مؤيدي كلا المترشحين حوالي مكاتب التصويت.
- ظل الجو السياسي لما بعد الانتخابات هادئا. وقد أقر الفاعلون السياسيون بجودة نوعية المسلسل الانتخابي ولم تثر النتائج أية اعتراضات.

السياق السياسي والحملة الانتخابية

يمثل هذا الدور الثاني من انتخاب رئيس الجمهورية المرحلة الأخيرة من مسلسل الخروج من المرحلة الانتقالية والعودة إلى مؤسسات تتمتع بالشرعية الديمقراطية وقد جرى طبقا للتعهدات المقدمة وفي احترام البرنامج الزمني المعد أصلا.

وبفعل عدم وجود حملة انتخابية رسمية بين الشوطين فإن نشاطات حملة كلا المرشحين كانت سرية إلا أنها مكثفة (اجتماعات في أماكن خصوصية حملة زيارات منزلية، توفير وسائل النقل). وبهذا الخصوص توصي البعثة بمنح فترة رسمية للحملة بين الشوطين وأن تكون هذه الحملة خاضعة لتنظيم مفصل. ومن شأن ذلك تحاشي الاختلاف في تفسير النشاطات المرخصة وتلك الممنوعة ويمكن بشكل أبسط من اتخاذ الإجراء الضرورية لضمان المساواة في التعامل مع المترشحين من حيث استفادتهم من وسائل الإعلام ومراقبة تمويل نشاطات الحملة.

حياد الإدارة والمؤسسات العامة تم احترامه بشكل عام خلال الحملة الانتخابية وأثناء سير العمليات الانتخابية. وقد قامت بعثة مراقبة الانتخابات حيث ما أمكنها ذلك بالتثبت من ادعاءات حول استخدام الوسائل العامة لأغراض انتخابية ولم تتمكن من إثبات ذلك.

إن بعثة مراقبة الانتخابات تشيد بجو السكينة والهدوء السياسي لما بعد الانتخابات وبقبول النتائج من قبل الأطراف المعنية وهو ما يعكس جودة العمليات الانتخابية ويبرهن على نضج المواطنين والفاعلين السياسيين ومستوى المسؤولية لديهم.

كما يضيف غياب نزاعات قضائية حول النتائج مؤشرا إضافية على حسن قبول هذه النتائج. فالمجلس الدستوري لم يسجل بالفعل أية شكوى.

وسائل الإعلام

بالرغم من عدم وجود حملة انتخابية رسمية بين شوطي التصويت حافظت السلطة العليا للسمعيات البصرية على أداء مسؤولية كهيئة لتنظيم وسائل الإعلام بغية ضمان الاستفادة المتساوية من كلا المترشحين من وسائل الإعلام العمومية. وهكذا منحت السلطة العليا للسمعيات البصرية بالتشاور مع الإذاعة والتلفزة فترة تغطية إعلامية لكل إعلانات الانضمام لصالح أي من المرشحين وهو إجراء تم احترامه، إجمالا بشكل جيد من طرف هاتين المؤسستين الإعلاميتين. كما لعبت هذه السلطة دور الرعاية والإشراف في الحوار الإذاعي والتلفزيوني بتاريخ 22 مارس والذي شهد مناظرة بين المرشحين.

وبخصوص التغطية الإعلامية بشكل عام، أظهرت نتائج المراقبة والقياس لدى بعثة مراقبة الانتخابات أنه على مستوى الإذاعة والتلفزة فإن المعاملة تميل قليلا لصالح المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله (54,72% ، بالنسيبة للإذاعة 57,17% بالنسبة للتلفزة).

ويمكن تفسير هذه الوضعية خاصة بالعدد الأكبر للمرشحين المهزومين في الدور الأول والذين التحقوا بسيدي ولد الشيخ عبد الله. أما الجرائد العمومية(أوريزون والشعب) فقد أظهرتا درجة أعلى من المساواة بين المترشحين.

وعلى إثر الاختلال الكبير الذي تمت ملاحظته في وسائل الإعلام لصالح المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله قامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالتصرف بشكل سليم مذكرة بضرورة ضمان وسائل الإعلام بمعاملة عادلة بين المترشحين. ولم يمكن هذا التدخل من إقامة التوازن المطلوب. ومع ذلك ترى البعثة أن الفرق في التعامل قليل التأثير وغير ناجم عن نية مبيتة.

لقد تم تنظيم مناظرة في الإذاعة والتلفزة بين المترشحين يوم 22 مارس على تمام الساعة التاسعة مساء واستمرت لمدة 2 ساعة و45 دقيقة. وتحيي البعثة هذه المبادرة التي شكلت سابقة حتى ولو أن النقاش تمثل في عرض لمواقف كل من المترشحين حول جملة من المواضيع المعدة سلفا بدل أن يكون مقابلة للأفكار.

الصحافة المكتوبة الخصوصية أظهرت تنوعها وتباينت في طريقة تغطيتها لنشاطات المترشحين. الأمل الجديد، السراج و "انواكشوط إنفو" فضلت أحمد ولد داداه بينما أظهرت الأخبار انحيازا لسيدي ولد الشيخ عبد الله. وظلت القلم وأوتنتيك أكثر توازنا في تغطيتهما.

الإطار القانوني والإدارة الانتخابية

إن بعثة مراقبة الانتخابات تؤكد من جديد على التقدم الحاصل أثناء الفترة الانتقالية في مجالات القانون والإدارة الانتخابية كما تحيي هذا التقدم. وقد مكنت إصلاحات كبرى من تدعيم مصداقية وشفافية الإجراءات وضمنت السير الجيد للتصويت. ويتعلق الأمر أساسا بإنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات وبإعداد وإنجاز بطاقات التصويت.

كما برهنت وزارة الداخلية على قدراتها الممتازة في مجال التنظيم المادي للانتخابات وفعاليتها في التسيير المعقد للأدوات الانتخابية مع المحافظة على الاحترام المطلوب للوقت. وقد دعمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بفضل تجربتها السابقة، دورها في المراقبة والإشراف. ومن جهة أخرى تعتقد بعثة مراقبة الانتخابات أنه من المناسب التفكير في إمكانية الحفاظ على مكاسب هذه الهيئة.

وبأيام قبل إجراء الدور الثاني من الانتخابات تقدم أحد المترشحين بطلب للتدقيق في الملف الانتخابي. وقد قامت بعثة مراقبة الانتخابات بالتحقق من الادعاءات المقدمة بهذه المناسبة وهي قادرة على التأكيد على أن اللائحة الانتخابية تستجيب لمتطلبات السلامة والشفافية.

تعتبر بعثة مراقبة الانتخابات أنه بالإمكان إدخال تحسينات إضافية على الإطار القانوني والإدارة الانتخابية وذلك من أجل تسهيل طرق التأشير على بطاقة التصويت مثلا والسماح بالتأشير شخصيا على اللائحة الانتخابية من طرف الناخب ومراجعة إعداد وطرق ملء محاضر عمليات التصويت.

التصويت

تم استدعاء ما مجموعه 1.130.604 ناخبا للإدلاء بأصواتهم يوم الأحد 25 مارس وذلك في 2.378 مكتب تصويت.

وقد جرى تصويت يوم 25 مارس، الذي نظمته وزارة الداخلية بشكل فعال ومرتب، في جو من الهدوء بالرغم من زيادة طفيفة في درجة التوتر مقارنة بالدور الأول. وقد ظلت نسبة المشاركة مرتفعة 67,48% مع وجود تباين جهوي كبير، من 57,5% في كيدي ماغه إلى 76,96% في اترارزة.

مكنت الجهود التكميلية في مجال التكوين من توضيح بعض طرق التصويت في الفترة الفاصلة بين الشوطين وذلك في أغلب المقاطعات وهو ما مكن من تطبيق مجموع إجراءات التصويت.

أغلب مكاتب التصويت فتحت في الوقت المقرر مع حضور العاملين في المكاتب مزودين بالأدوات الضرورية. وقد جرى التصويت بطريقة أسرع مما كان عليه الدور الأول.

كان إلصاق اللوائح الانتخابية أمام مكاتب التصويت فعليا في كل مكان تقريبا مما سهل توجيه وتحديد الناخبين. ومن ضمن إجراءات المراقبة توقيع رئيس المكتب على ظهر بطاقات

التصويت المسلمة إلى الناخب وهو إجراء طبق في أغلب مكاتب التصويت المزورة. وظلت مراقبة وجود حبر على الأصابع ناقصة بشكل عام. كما كان هناك عدد كبير من بطاقات الناخبين في مكاتب التصويت يوم الاقتراع غير أن ذلك لم يؤثر في السير الحسن للتصويت.

ومقارنة بالدور الأول من الانتخابات الرئاسية لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات في مجموع التراب زيادة في نشاطات المؤيدين لكلا المترشحين حول مكاتب التصويت. وقد انتشرت شائعات عن سحب بطاقات تعريف مقابل تعويض وشكلت اتهامات متبادلة غير أنه في أغلب الأحوال لم يتم إثباتها.

لقد ساهم حضور ممثلي المرشحين في جميع مكاتب التصويت المزورة في ضمان رقابة قوية وشفافية أكبر للعمليات الانتخابية كما أن المراقبة الوطنية، بالرغم من نقص في التجربة ومشاكل كبيرة في تنسيق الجهود، ساهمت أيضا في شفافية العملية. وينبغي أن تستفيد هذه المراقبة من الدعم بغية إعادة تنظيمها.

الفرز وتدقيق النتائج

لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات أن عمليات الفرز جرت دون مخالفات وفي شفافية حتى ولو كانت الإجراءات غير موحدة دائما، خاصة فيما يتعلق بمراقبة التوقيعات وعد التأشيرات والتصالح على بطاقات التصويت واستخدام أوراق العد.

لقد شكل الانخفاض في عدد البطاقات اللاغية (4,04% بدل 6,38%) تحسينا آخر في هذا المسلسل.

إلصاق محاضر النتائج وتسليم مستخرجات منها لممثلي المرشحين تم إنجازهما بشكل تلقائي في أغلب الأماكن.

تحيي البعثة كذلك العمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مجال المراقبة وشفافية النتائج بفضل إقامة شبكة عصرية وفعالة.

وزارة الداخلية، طبقا لتعهدها السابق، قامت بنشر النتائج حسب المكاتب مما مكن من الرقابة الفعلية لمطابقة النتائج من طرف المرشحين ومراقبيهم. وينبغي هنا الإشادة بهذا الإنجاز الذي يساهم في شفافية ومصداقية التصويت. ويمكن النشر السريع للنتائج كل المترشحين من تقديم أي شكوى قد يطرحها في الآجال القانونية.

عمليات إحصاء الأصوات جرت بشكل نظامي وشفاف.

وبهذا تكون انتخابات 2006 و 2007 قد قفزة ديمقراطية معتبرة تم إنجازها في وقت قصير. وتمثل هذه الانتخابات الفريد من نوعها تحولا في تاريخ البلد كما ترسخ إقامة مؤسسات ديمقراطية. ويجب أن يستمر حشد الدعم للأحزاب السياسية والمجتمع المدني. كما أن ليبرالية قطاع السمعيات البصرية ومراقبة تمويل حملات الانتخابية لا تزال من ورشات المستقبل.

تتقدم بعثة مراقبة الانتخابات بتشكراتها للسلطات الموريتانية وللمرشحين وللأحزاب السياسية وكذلك للمجتمع المدني لاستعدادها الثابت وتعاونها الصريح الذين ساهما بشكل كبير في تسهيل إنجاز مهمتها.

إن بعثة مراقبة الانتخابات تبدي إعجابها الكبير بالموريتانيين والموريتانيات لانخراطهم في مسلسل التحول الديمقراطي. وقد شكل استقبالهم ودعمهم المعلن تشجيعا حقيقيا للمراقبين.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة: سيلفيا دي فيلكس المكلفة بالاتصال
مع وسائل الإعلام وذلك بمكتب بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات:
Mobile Phone : (+222) 608 12 26
Email : silvia.defelix@eueommauritania.org
Internet : www.eueommauritania.org